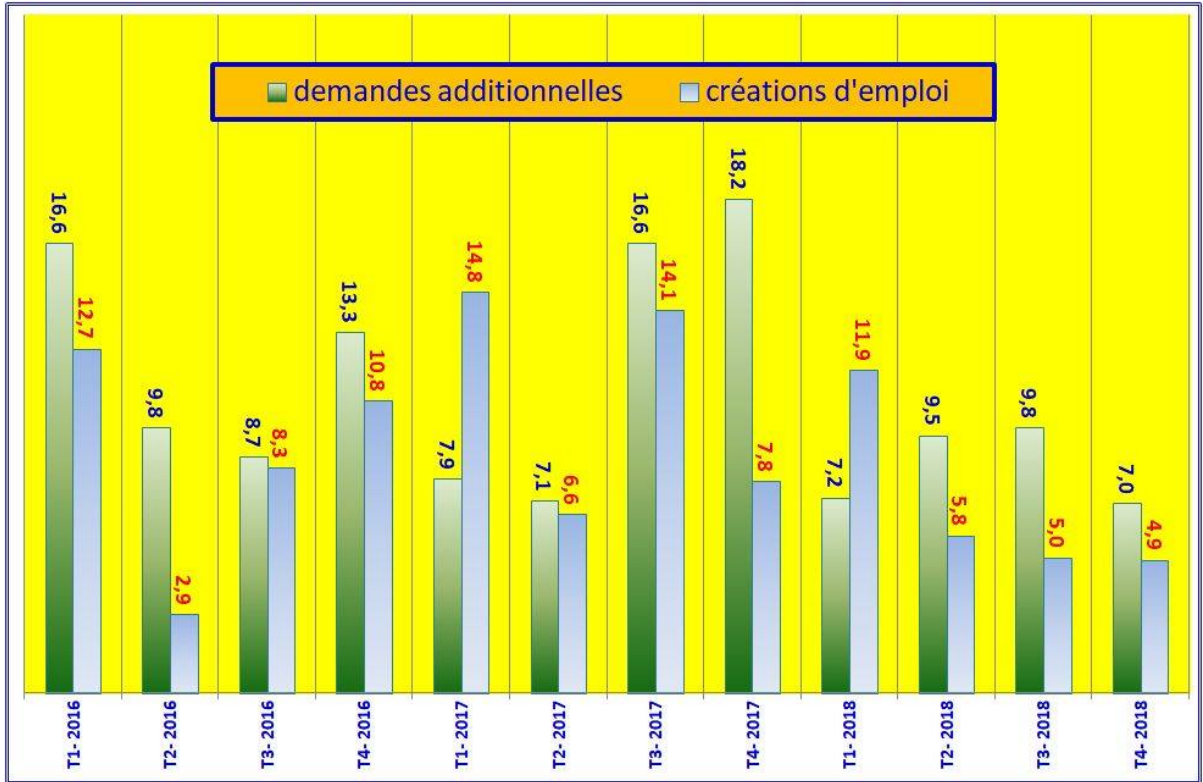


# نسبة البطالة بلغت 15.5% في الثلاثي الأخير من 2018



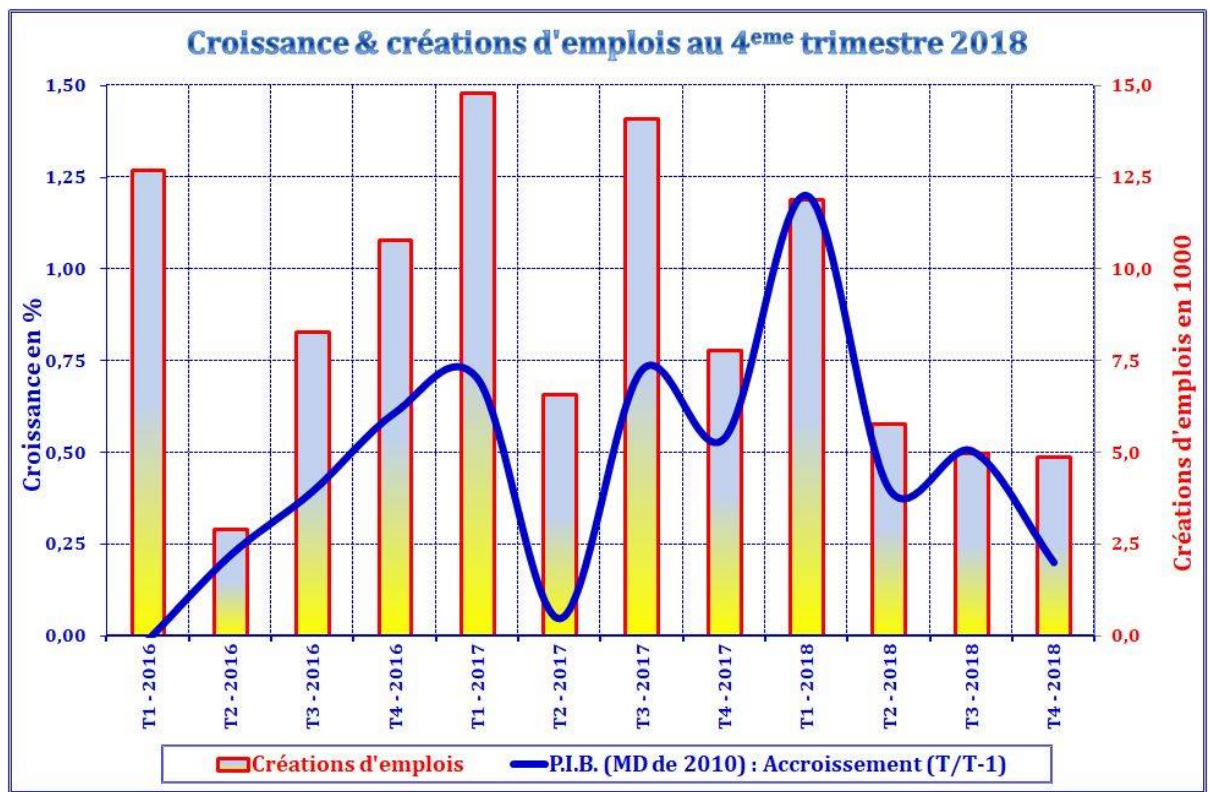
الأستاذ  
المنجي بن  
شعبان

بلغت نسبة البطالة 15.5% في الثلاثي الأخير من 2018. وبلغ عدد القوى العاملة 4.152.500 شخص، في حين أن عدد القوى العاملة المستخدمة بلغ 3.507.600؛ وبالتالي، فإن القوى العاملة العاطلة عن العمل بلغ عددها 649 900.

ولقد نما الطلب الإضافي بـ 7000 شخص في الثلاثي الرابع من 2018 مقابل 18200 في نفس الفترة من 2017. ولم تتجاوز الإحداثيات 4900 موطن شغل فقط مقابل 7800 في نفس الفترة من 2017.

وبلغ الطلب الإضافي 33500 كامل سنة 2018، ولم تتجاوز نسبة الاستجابة الـ82% (كانت الإحداثيات في حدود 27.600 فقط).

## الوضع الاقتصادي / 2.5% نسبة نمو لكامل 2018



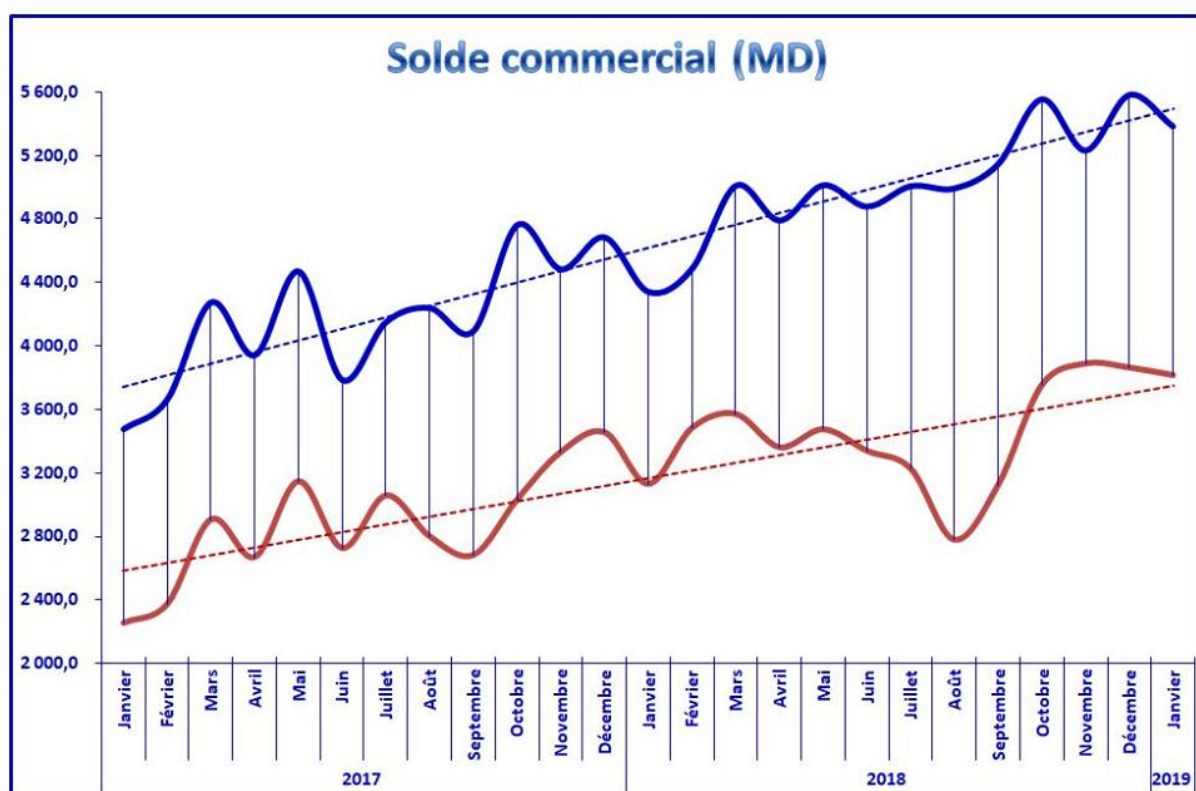
الأستاذ  
المنجي بن  
شعبان

ارتفاع الناتج الإجمالي الداخلي بالأسعار القاررة لـ2010 بنسبة

0.2% خلال الثلاثي الرابع من 2018 مقارنة بالثلاثي السابق،  
 وبنسبة 2.2% على أساس سنوي (مقارنة بالثلاثي الرابع من 2017).  
 وعليه، فإن النمو كان بنسبة 2.5% لكامل 2018 مقابل 1.9% في  
 2017.

وأدى التغيير الفصلي بنسبة 0.2% من الثلاثي الرابع من 2018 إلى  
 خلق 4900 فرصة عمل، في حين أن 0.5% من الثلاثي الثالث لم يجلب  
 سوى 5000 فرصة عمل.

## الظرفية الاقتصادية / عجز الميزان التجاري يزداد سوءاً



ارتفعت الصادرات بنسبة 21.9% في نهاية جانفي 2019 مقارنة  
 بجانفي 2018.

في حين تطورت الواردات بنسبة 24% خلال نفس الفترة.

وبالتالي إزداد عجز الميزان التجاري سوءاً، حيث بلغ 1568 مليون دينار مقابل 1212 م.د في جانفي 2018.

(الأستاذ المنجي بن شعبان)

# صندوق النقد الدولي يحذّر من زيادة الدين العام بشكل سريع في العديد من الدول العربية



حذّر صندوق النقد الدولي من زيادة الدين العام بشكل سريع في العديد من الدول العربية منذ الأزمة المالية العالمية في 2008 وذلك بسبب الارتفاع المستمر في عجز الميزانية.

وقالت كريستين لاغارد مدير عام صندوق النقد الدولي إن المنطقة لم تحقق بعد التعافي الكامل من الأزمة المالية العالمية وغيرها من الاضطرابات الاقتصادية الكبيرة التي سادت العقد الماضي.

وأضافت أنه بين البلدان المستوردة للنفط فقد حقق النمو (الاقتصادي) تحسّناً، ولكن لا يزال دون مستويات ما قبل الأزمة.

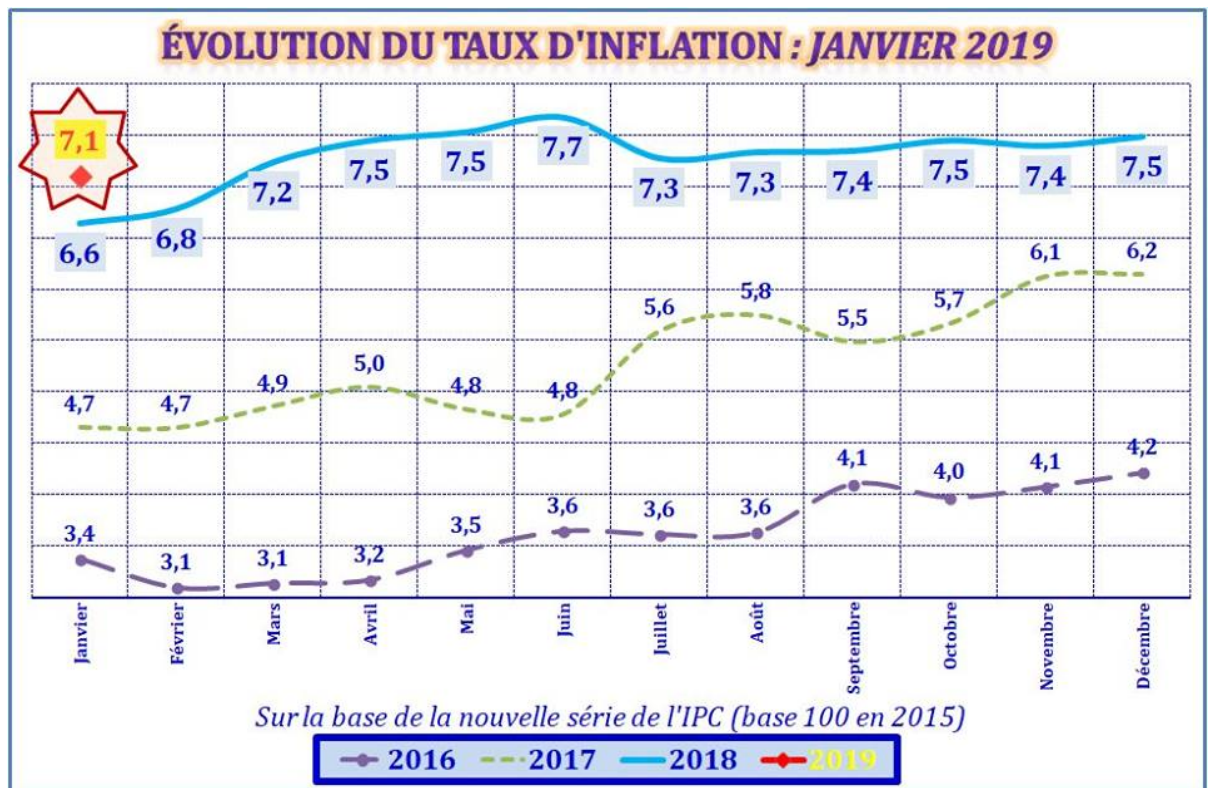
وذكرت أن الدين العام عند الدول العربية المستوردة للنفط ارتفع من 64% من إجمالي الناتج المحلي في 2008 إلى 85% في 2018. وأشارت إلى أن الدين العام في حوالي نصف هذه البلدان يتجاوز حالياً 90% من إجمالي الناتج المحلي.

وأشارت إلى إنَّ الدَّين العام في الدَّول المصدِّرة للنفط، ارتفع من 13% إلى 33% من إجمالي النِّاتج المحلي مدفوعا بِانْهيار أسعار النفط قبل خمس سنوات.

وأكدت أنَّ البلدان المصدِّرة للنفط لم تحقِّق تعافيا كاملا من صدمة أسعار النفط الكبيرة الَّتِي واجهتها في 2014.

ودعت لاغارد الدَّول المصدِّرة للنفط إلى استخدام الطَّاقة المتجدِّدة في العقود المقبلة تماشيا مع اتِّفاقية باريس للتغيُّر المناخي الَّتِي تنصُّ على خفض الانبعاثات الضَّارة بالبيئة.

## الظُّرفيَّة الاقتصاديَّة / نسبة التضخُّم 7.1%





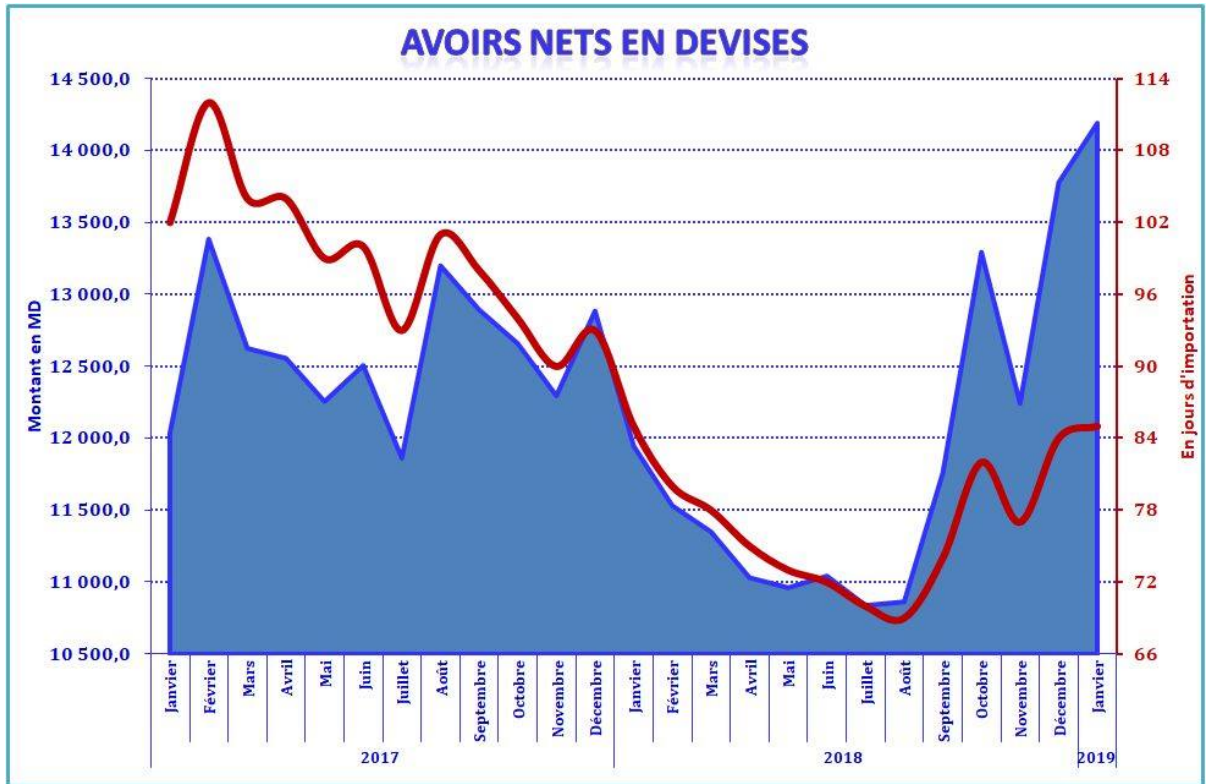
الأستاذ  
المنجي بن  
شعبان

بلغ المؤشر الجديد لأسعار الاستهلاك (الأساس 100 في 2015) 122.0 في نهاية جانفي 2019، أي زيادة قدرها 0.8% مقارنة بالشهر السابق. وقد بلغت نسبة التضخم 7.1% وذلك بحساب الانزلاق السنوي (جانفي 2019 / جانفي 2018).

---

**نهاية جانفي / احتياطات العملة  
المصّعبة تغطي 85 يوما من  
الواردات**

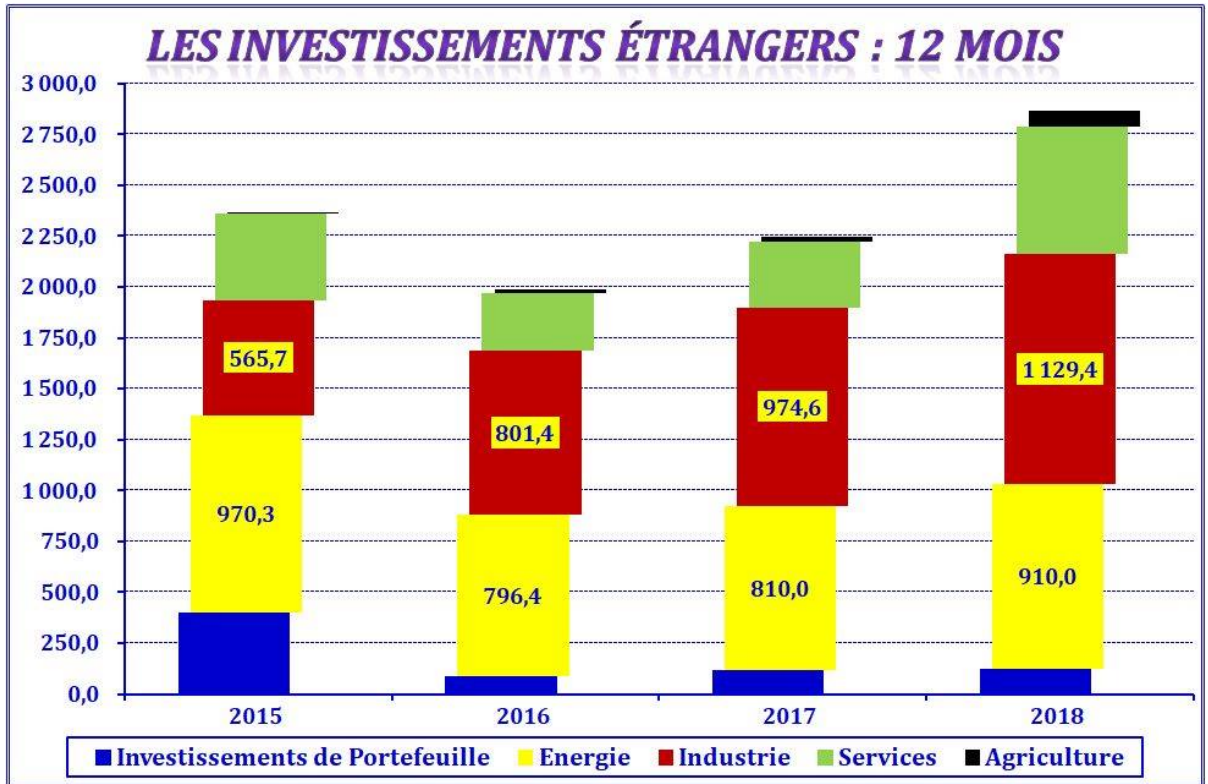




بلغت اِحتياطاتنا من العملات الأجنبية ما قيمته 14191 مليون دينار في نهاية جانفي 2019، وهو ما يعادل 85 يوما من الواردات.

(الأستاذ المنجي بن شعبان)

**الإستثمارات الأجنبية تسجل قفزة بـ27.5% في 2018**



الأستاذ  
المنجي بن  
شعبان

بلغت الاستثمارات الأجنبية 2866 مليون دينار في نهاية 2018، مسجلة زيادة بـ 27.5% مقارنة بـ 2017.

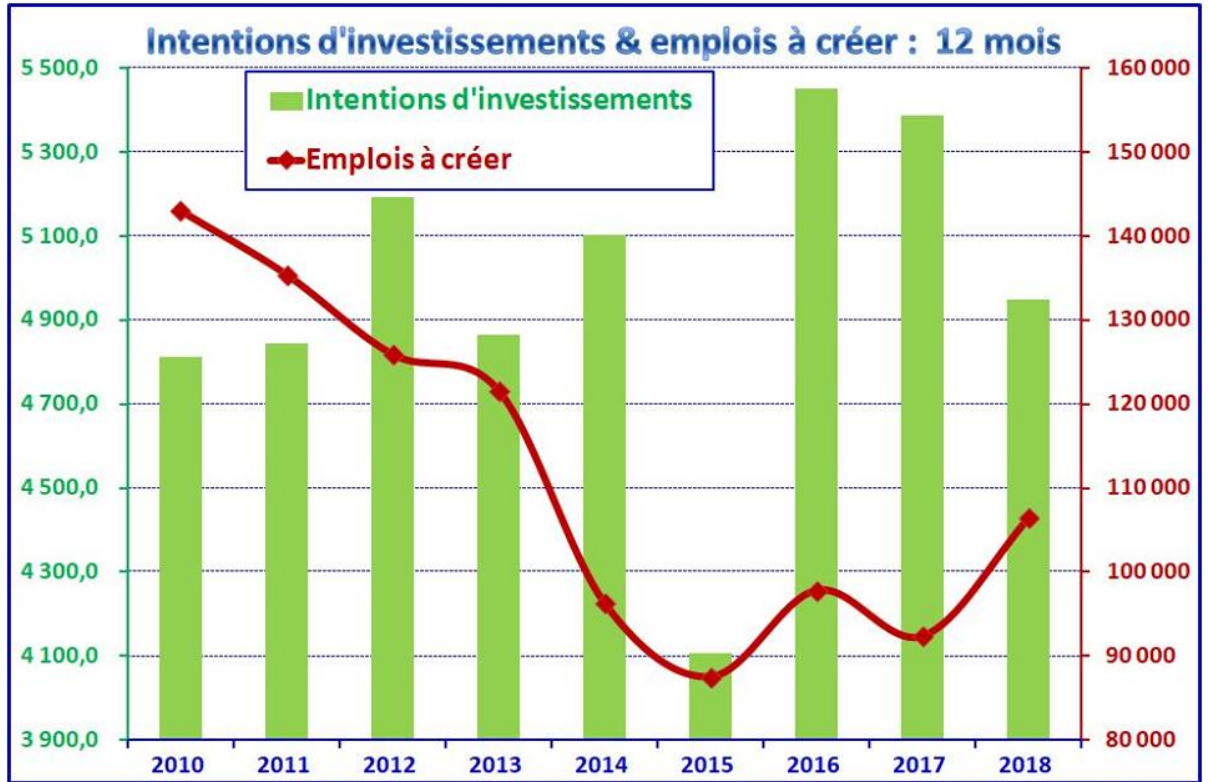
تجدر الإشارة إلى أن الدينار التونسي سجل انخفاضا بـ 20.6% مقابل الدولار الأمريكي وبـ 16.3% مقابل اليورو.

بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة فقد كانت في حدود 2742 مليون دينار، محققة زيادة قدرها 28.6%.

أمّا بحسب قطاع النشاط، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر في الطاقة لا يمثل سوى 33% في 2018 مقابل 38% في 2017؛ بينما ارتفعت الخدمات من 15.1% إلى 22.8% في نفس الفترة.



# انخفاض نوايا الاستثمار بنسبة 8.1% خلال 2018



خلال سنة 2018، انخفضت نوايا الاستثمار بنسبة 8.1% في كلِّ مجالات الصِّناعة والخدمات (+0.3% للصِّناعة و -24% للخدمات). ومن حيث خلق مواطن الشُّغل، فقد لوحظ زيادة قدرها 15.3% (12.7% للصِّناعة و 19.1% للخدمات).

(الأستاذ المنجي بن شعبان)

# الحرّيات الاقتصادية / تونس تتقهقر إلى المرتبة 125

1	United Arab Emirates	77.6	0.0	—
2	Israel	72.8	0.6	▲
3	Qatar	72.6	0.0	—
4	Jordan	66.5	1.6	▲
5	Bahrain	66.4	-1.3	▼
6	Morocco	62.9	1.0	▲
7	Oman	61	0.0	—
8	Kuwait	60.8	-1.4	▼
9	Saudi Arabia	60.7	1.1	▲
10	Tunisia	55.4	-3.5	▼
11	Egypt	52.5	-0.9	▼
12	Lebanon	51.1	-2.1	▼
13	Iran	51.1	0.2	▲
14	Algeria	46.2	1.5	▲

تدهور تصنيف تونس في الحرّيات الاقتصادية إلى المرتبة 125،

الأسباب الرئيسيّة للتدهور:

- 1- سوء الحوكمة.
  - 2- حرّية مناخ الأعمال (الحرّيات الاقتصادية)
  - 3- منظومة النّقد (مجلّة الصّرف).
  - 4- حرّية التّجارة.
  - 5- الاِسْتِقْرَار الجبائي.
- وصعدت المملكة المغربيّة إلى المرتبة 75 مسجّلة تحسّنا بنقطة.

(الأستاذ محمد الصّادق جبنون)

للاطلاع على المقال في نسخته الأصليّة، انقر

هنا: [https://www.heritage.org/index/country/tunisia?fbclid=iwar3-yra2n1ats6cy9gkx3jcnduxkbpt4ai9xmqn1s\\_qa9ffi5wifq2vn9g](https://www.heritage.org/index/country/tunisia?fbclid=iwar3-yra2n1ats6cy9gkx3jcnduxkbpt4ai9xmqn1s_qa9ffi5wifq2vn9g)

r3-

[yra2n1ats6cy9gkx3jcnduxkbpt4ai9xmqn1s\\_qa9ffi5wifq2vn9g?fbclid=iwar3-yra2n1ats6cy9gkx3jcnduxkbpt4ai9xmqn1s\\_qa9ffi5wifq2vn9g](https://www.heritage.org/index/country/tunisia?fbclid=iwar3-yra2n1ats6cy9gkx3jcnduxkbpt4ai9xmqn1s_qa9ffi5wifq2vn9g)

# وكالات التّصنيف السّيادي تتوقع اِسْتِقْرَار التّصنيفات الخاصّة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا



تشير التوقّعات الأوّلية لبعض وكالات التّصنيف إلى اِسْتِقْرَار

التصنيفات الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وهو ما يعني تواصل سلبيتها بالنسبة إلى تونس وذلك في ظل ظروف محلية وخارجية غير مساعدة.

وقد نشرت وكالة موديز لخدمات المستثمرين أن التوقعات المتعلقة بالجدارة الائتمانية السيادية بمنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا أظهرت استقراراً، واستندت الوكالة في توقعاتها إلى النمو المتواضع بالمنطقة، وفي مقابل ذلك توقعت مزيداً من الاندماج المالي.

وقالت الوكالة أن الإصلاحات الهيكلية والمالية تشهد تباطؤاً في وتيرتها في أغلب دول المنطقة، كما حذرت أيضاً من المخاطر العالمية التي قد تؤدي إلى مزيد من التخفيض في تصنيفات بلدان المنطقة. هذا بالإضافة إلى أن ارتفاع حجم الديون وانخفاض قدرة الدول على تحمل الديون والحاجيات المتزايدة للتمويل تعرض المنطقة إلى ارتفاع أسعار الفائدة وتحويل رؤوس الأموال.

وتؤكد الوكالة ارتفاع نسبة المديونية التي يبلغ معدلها نحو 83% من الناتج المحلي الإجمالي في 2018، وبالتالي فإن أسعار الفائدة المرتفعة ستؤدي إلى القدرة على تحمل الديون في جميع البلدان، وهي من بين العوامل التي سيكون لها تأثير في تقييمات موديز للقوة المالية للبلدان.

وأشارت الوكالة إلى أن الجدارة الائتمانية ستتدهم بسبب تحسن الوضع الأمني، إلا أنها ستتأثر سلباً بتباطؤ النمو العالمي بالإضافة إلى المخاطر السياسية والجيوسياسية المحلية.

ولفتت الوكالة إلى أن بلدان المنطقة لن تعود إلى مستوياتها في النمو التي سجلتها قبل 2009، وذلك بسبب التحديات الهيكلية المتواصلة، وستكون نتيجته مزيد ارتفاع البطالة، وستكون معالجة هذه التحديات محدودة بنسب نمو متوسطة.

وبيّنت الوكالة أن تونس ستكون من بين البلدان التي ستتمكن من الحد من العجز المالي كجزء من خطة برنامج صندوق النقد الدولي، إلا أنها ستواجه معارضة متزايدة لهذه الإجراءات إذا ما تباطأ النمو وارتفع سعر النفط.

من جهة أخرى، أشارت وكالة "ستاندر اند بورز" فقد أشارت في تقريرها إلى أن الدول المستوردة للنفط ستكون في حال أفضل من

الدول المصدرة له، وبيّنت أن التّصنيف السّيادي للمنطقة سيكون إجمالاً عند BBB- وهو الحد الأدنى في التّصنيف الإيجابي للوكالة، في حين كان تصنيف "موديز" للمنطقة "ب2" مع أفاق سلبية.

وتوقّعت الوكالة أن تنخفض الأسعار العالمية للنفط إلى حدود 55 دولاراً في العام.